

«الخليجي التجاري» يستكمل طرح صكوك بقيمة 159 مليون دولاراً

خدماته المصرفية الإلكترونية لتتنافس للحصول على حصة أكبر بالسوق. ونوهت إلى أن هذا النمو سينعكس كذلك على مركزها المالي وربحيتها. وكان سوق ناسداك دبي، أدرج صكوكاً بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمجموعة جي إف إتش المالية في مطلع شهر يونيو الماضي، وأتى هذا الإدراج بعد إدراج سابق بقيمة 300 مليون دولار.

وأضافت أن المصرف نال دعم المساهمين لإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الداعمة لقاعدة رأس المال بقيمة تصل إلى 200 مليون دولار بما يعزز قاعدة رأس المال ويساهم في تحقيق الأهداف المرجحة للمصرف الجديدة. ولغقت إلى أن الإغلاق الناجح لهذا الإصدار سيعزز المركز المالي للمصرف الذي سيمكّنه من الاستثمار في تطوير

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية، أمس الإثنين، استكمال المصرف الخليجي التجاري التابع لها بنجاح طرح صكوك بقيمة 159 مليون دولار. وقالت المجموعة في بيان لسوق دبي المالي، إن الطرح جاء بعد حصول المصرف على موافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت بداية هذا العام.

في تقرير اقتصادي حديث لـ «الشان»:

14.3 مليار دينار المحتمل بموازنة 2021-2020



تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجمال السنة المالية الحالية نحو 4.4 مليار دينار، وهي قيمة أدنى بنحو 8.5 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 12.9 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، لتبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 6.3 مليار دينار.

وتابع الشان أنه بمقارنة هذا الرقم باعتمادات والمصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020-2021 عجزاً قيمته 14.3 مليار دينار.

مارس الماضي، قد حققت ليرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار، ليكون معدل سعر البرميل لشهر يوليو الجاري أدنى بنحو 29.2 بالمائة، أو نحو 18 دولاراً للبرميل، عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الماضية، وأدنى بنحو 49.3 بالمائة، أو نحو 42.4 دولار للبرميل من سعر التعامل الجديد للموازنة الحالية البالغة 86 دولاراً.

وأشار المركز إلى أنه يفترض أن تكون الكويت حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو الجاري، بما قيمته نحو 625.2 مليون دينار، في حالة استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالتهما، فمن المتوقع أن

قال مركز الشان للاستشارات الاقتصادية، إن العجز المتوقع للموازنة العامة للكويت خلال السنة المالية 2020-2021، يبلغ 14.3 مليار دينار.

وأوضح المركز في تقريره الاقتصادي الأسبوعي، أن معدل سعر برميل النفط لشهر يوليو الجاري بلغ نحو 43.6 دولار، وهو أدنى بنحو 11.4 دولار للبرميل، بما نسبته نحو 20.7 بالمائة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والسعر الافتراضي للسنة المالية الماضية، والبالغ 55 دولاراً للبرميل.

ولفت الشان إلى أن السنة المالية الماضية 2019-2020، والتي انتهت بنهاية شهر

الإحصاء: ارتفاع التضخم 1.75 بالمائة في يونيو



ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 3.3%. وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات)، ارتفع 3.18% على أساس سنوي في حين استقرت أسعار مجموعة (خدمات المسكن).

وذكرت أن معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 3.35% كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 1.47%. في حين شهدت أسعار المجموعة السابعة (النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.24%.

وأفادت بأن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 3.30% على أساس سنوي، في حين انخفض معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 0.37% وارتفعت وأسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 1.73%.

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين «التضخم»، بنسبة 1.75% في شهر يونيو الماضي على أساس سنوي.

وقالت الإحصاء في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، الصادرة أمس الأربعاء، إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0.35% في يونيو الماضي مقارنة بشهر مايو الماضي على أساس شهري.

وقالت الإحصاء في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة اليوم الأربعاء، إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0.35% في يونيو الماضي مقارنة بشهر مايو الماضي على أساس شهري.

وأضاف التقرير أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في يونيو الماضي 3.14% مقارنة بيونيو عام 2019، كما

المؤشرات تتفاعل إيجابياً مع خارطة الطريق الكويتية

البورصة تتراجع في يوليو.. والخسائر السوقية 925 مليون دينار



4.74 مليار دينار حجم السيولة خلال 7 أشهر

سجل حجم السيولة في البورصة خلال الأشهر السبعة الأولى من 2020 نحو 4.74 مليار دينار، فيما بلغ معدل التداول اليومي للفقرتة نحو 34.4 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 2.6 بالمائة، مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفقرتة ذاتها من عام 2019، البالغ نحو 33.4 مليون دينار.

وارتفعت معدلات السيولة في بورصة الكويت خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري أيضاً بنسبة 8.3 بالمائة، إذا ما قورنت بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2019، البالغ نحو 31.8 مليون دينار.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر يوليو الماضي، مقارنة بسيولة شهر يونيو، حيث بلغت السيولة نحو 528.7 مليون دينار، من مستوى 649.4 مليون دينار لسيولة شهر يونيو الماضي، بعد أن انخفض معدل قيمة التداول اليومي لشهر يوليو إلى نحو 25.2 مليون دينار، بانخفاض بنحو 18.6 بالمائة عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يونيو، حين بلغ 30.9 مليون دينار.

تراجعت المؤشرات الكويتية خلال شهر يوليو، وسط تراجع مستويات التداول عن نظيرتها في يونيو نظراً لتقرب المستثمرين توالي الإفصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفقرتي الربع الأول والثاني من عام 2020، وترقب مدى تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية من جهة أخرى.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنهاية يوليو 3.42% عند مستوى 5415.27 نقطة خاسراً 191.8 نقطة، كما هبط المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50»، بنسبة 2.48% و3.27% على الترتيب، وبالحصوله انخفاض المؤشر العام للبورصة خلال الشهر بواقع 3.17% عند مستوى 4968.23 نقطة خاسراً 162.5 نقطة.

وتقلصت السيولة ببورصة الكويت في شهر يوليو بنسبة 18.6% لتصل إلى 528.7 مليون دينار، فيما تراجعت أرباح التداول 27.9% إلى 2.57 مليار سهم، وانخفض عدد الصفقات الإجمالي 14.6% إلى نحو 135 ألف صفقة.

بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية في نهاية يوليو نحو 28.31 مليار دينار (92.71 مليار دولار)، مقابل 29.236 مليار دينار (95.74 مليار دولار) في شهر يونيو الماضي.

وحققت القيمة السوقية للبورصة خسائر شهرية بنحو 925 مليون دينار (3.03 مليار دولار)، بانخفاض نسبته 3.16%.

ومنذ نهاية العام الماضي وحتى نهاية يوليو، سجلت البورصة خسائر بقيمة 7.326 مليار دينار، بانخفاض نسبته 20.56%. حيث بلغت القيمة السوقية نهاية 2019 نحو 35.637 مليار دينار.

من جانبه، قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن المؤشر العام للبورصة الكويتية أنهى الأسبوع بمحصلة إيجابية مرتفعاً 1.92% مقارنة بإقبال الأسبوع الماضي.

وأوضح دياب أن هذا الارتفاع جاء على ضوء بعض التفاؤل حيال طلب الحكومة الكويتية وتكليفها للجهات المعنية بوضع

خارطة طريق وجدولاً زمنياً للعمل على تحسين التصنيف السيادي للكويت في التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف

وأوضح دياب أن هذا الارتفاع جاء على ضوء بعض التفاؤل حيال طلب الحكومة الكويتية وتكليفها للجهات المعنية بوضع

ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون بنسبة 1.7 بالمائة في يوليو

«المركز»: أداء إيجابي لمعظم الأسواق الخليجية نتيجة تخفيف قيود الإغلاق وارتفاع النفط



من العام الجاري تعكس التغيرات في البيئة التشغيلية، وكذلك الإجراءات التخفيفية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأوضح أن أرباح النصف الأول من العام الجاري تراجعت، مقارنة بنظيرتها في عام 2019، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصاصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، وتراجع صافي إيرادات التشغيل وكذلك ارتفاع مصروفات التشغيل.

ووفقاً لبيانات البنك، بلغت أرباح النصف الأول من العام الجاري 107.729 مليون دينار بالربع الأول من عام 2019، بانخفاض نسبته 27.9% وسجل البنك أرباحاً بقيمة 33.419 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2020، بتراجع 67% عن أرباح نفس الفترة من عام 2019 البالغة 101.364 مليون دينار.

وقال البنك إن النتائج المالية للربع الثاني

أظهرت البيانات المالية لبنك الكويت الوطني تراجع أرباح البنك في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 46.9%. مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي.

وحسب بيان للبنك، بلغت أرباح النصف الأول من العام الجاري 111.09 مليون دينار (363.63 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 209.09 مليون دينار (684.42 مليون دولار) لنفس الفترة من عام 2019.

وأوضح البنك أنه حقق أرباحاً بقيمة 77.673 مليون دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بربح قدره 107.729 مليون دينار بالربع الأول من عام 2019، بانخفاض نسبته 27.9% وسجل البنك أرباحاً بقيمة 33.419 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2020، بتراجع 67% عن أرباح نفس الفترة من عام 2019 البالغة 101.364 مليون دينار.

وقال البنك إن النتائج المالية للربع الثاني

التوالي، فيما ارتفع سعر سهم شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة، مدفوعاً بإنجاز الشركة لاتفاقية تطوير مشروع الفجيرة F3 للطاقة بقيمة 1.14 مليار دولار أمريكي.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية، مدفوعة بتدفق السيولة من قبل البنوك المركزية وتواصل زعماء الاقتصاد الأوروبي لاتفاق بخصوص صفقة ضخمة للتعاقد من آثار فيروس كورونا، إضافة إلى ارتفاع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 4.7% في شهر يوليو.

وارتفعت الأسهم الأمريكية في شهر أند بي بنسبة 5.5% في شهر يوليو ما حياها خسائرها على أساس سنوي حتى تاريخه. وجاءت المكاسب مدفوعة بتقارير عن نمو أرباح أسهم شركات ذات قيمة سوقية هائلة تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وذلك في ظل التهديدات المحتملة في الزيادة في الحالات بما يتسبب في انتكاسات في إعادة فتح الاقتصاد. وسجل مؤشر أسواق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) خسارة بنسبة 4.4% للشهر. كما شهدت الأسواق الناشئة معاملات شراء ضخمة، حيث ارتفعت بنسبة 8.4% لهذا الشهر.

حقوق الملكية	أخرى	أخرى	أخرى
14.6%	1.7%	99	2020
11.1%	3.3%	7,459	يوليو %
10.1%	4.1%	9,368	أبريل
15.2%	0.4%	4,305	أبريل
20.9%	3.2%	4,968	أبريل
25.8%	0.7%	2,051	أبريل
19.8%	1.0%	1,291	أبريل
10.4%	1.5%	3,598	أبريل
34.4%	5.2%	43	أبريل
30.2%	10.9%	1,975	أبريل

توقع صندوق النقد الدولي أنه قد لا يكون الوقت المناسب لفرض ضرائب جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة (أبو ظبي) ومجموعة إزدان القابضة (قطر) كانتا من أفضل الشركات القيادية أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققتا أرباحاً هائلة في شهر يوليو بارتفاع بنسبة 94% و25% على

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق الخليجية واصلت مسيرتها الإيجابية للشهر الرابع على التوالي في يوليو، مدعومة بتخفيف قيود الإغلاق إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، فيما واصلت الأسواق العالمية انتعاشها نتيجة استمرار البنوك المركزية في غمر الأسواق بالسيولة.

على الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد حقق مكاسب بنسبة 1.7%. فيما أعلنت جميع الأسواق، باستثناء الكويت ودبي عن تحقيق أرباح. وارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 4.1% في يوليو تلبية سوقي السعودية وعمان اللذان ارتقعا بنسبة 3.3% و1.5% على التوالي. وحفزت اتفاقية أوبك بلس لخفض الإنتاج بمقدار 7.7 مليون برميل شهرياً ابتداء من أغسطس المستثمرين في الدول الخليجي. ووفقاً لوكالة ستاندرد آند بورز، من المقرر أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لدبي بنسبة 11% في السنة المالية 2020.

وتوقع وكالة موديز أن الإجراءات